

22 تشرين الثاني 2019

إحاطة السيدة صباح الحلاق

لمجلس الأمن

سيدتي الرئيسة والسادة الأعضاء وزملائي وزميلاتي في المجتمع المدني،

أشكركم على دعوتي لإحاطة المجلس اليوم.

مساء الخير، أنا اسمي صباح الحلاق، وأنا عضوة في اللجنة الدستورية وعضوة في المجلس النسائي الاستشاري. أمضيت أكثر من نصف حياتي في النضال لتمكين المرأة السورية ولنيل حقوقها في شتى المجالات. وما زلت أناضل حتى اليوم. وأنا أحيط مجلسكم اليوم بصفتي كناشطة نسوية في المجتمع المدني السوري.

السيدة الرئيسة والسادة الأعضاء، ما زال مصير الملايين من السوريين متعلقاً بأيديكم نتيجة استمرار العمليات القتالية إن كانوا في دمشق، إدلب، حلب، شمال شرق سوريا أو في أي محافظة أخرى.

إحاطتي اليوم ستركز على ثلاثة محاور رئيسية:

- 1- مناقشة الأثر الجندي للنزاع المسلح على ملايين النساء وضرورة ضمان المحاسبة والمساءلة.
- 2- تأمين مشاركة فعالة للمرأة السورية في العملية السياسية وفي جميع نواحي السلم والأمن.
- 3- ضرورة إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والمخفيين قسرياً.

مناقشة الأثر الجندي للأزمة السورية:

السيدة الرئيسة،

إن النزاع السوري المستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام قد جلب على السوريين وخاصة النساء والفتيات منهم أثراً مأساوياً. هذا الأسبوع فقط سقط 16 شخصاً نتيجة لقصف صاروخي قرب مستشفى نسائي في مخيم للنازحين في إدلب. ومن ضمن الضحايا نساء وأطفال وعاملين طبيين. وهذا الإعتداء هو الخامس والستين على المنشآت الطبية في شمال غرب سوريا منذ شهر نسيان الماضي، وفقاً للجمعية السورية الأميركية الطبية. إضافة إلى ذلك، اضطر عشرات آلاف المدنيين معظمهم من النساء والأطفال إلى هجر منازلهم قسرياً في مناطق شمال شرق و شمال غرب سوريا نتيجة للعمليات العسكرية التي سببت كوارث إنسانية ضخمة.

إن الوضع الإنساني والسياسي المتدهور حالياً في سوريا أدى إلى تفاقم التمييز ضد النساء وارتفاع معدلات العنف المبني على الجندر والتزويج المبكر والقسري و الإتجار بالنساء. إن النساء السوريات تواجهن تحديات جمة للحصول على حقوقهن ومن جميع الأطراف. فهذا التمييز ضد النساء لا يتمثل في القوانين السورية وحسب، بل و في ممارسات المجموعات الأخرى كداعش و النصرة و غيرها، فهم أيضاً يعتفون و يرهبون النساء و يحرمونهن من أبسط حقوقهن.

تشكل النساء الأغلبية من الذين هجروا قسراً من منازلهن ولذلك فإن ضمان البيئة الملائمة لعودة طوعية وأمنة و بكرامة للمهجريين والمهجرات إلى أماكنهم الأصلية هو شرط أساسي كما نص القانون الدولي.

CHECK AGAINST DELIVERY

إنّ جميع أطراف النزاع المسلح في سوريا يتصرفون وكأن بإمكانهم الإفلات من العقاب. لذلك على مجلس الأمن أن يضغط على جميع الأطراف ليحترموا التزاماتهم المنصوص عليها في القوانين الدولية، وأن يضمن المساواة و المحاسبة القانونية للأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكاتٍ جسيمةٍ بحق ملايين السوريين والسوريات.

إنّ أيّ جهودٍ يتخذها المجلس لضمان المحاسبة والمساءلة القانونية وآليات العدالة الانتقالية عليها أن تتضمن البعد الجندي وأثر النزاع المسلح على النساء والفتيات. ولا يمكن للمساءلة أن تنتظر حتى انتهاء الحل السياسي.

تأمين مشاركة فعّالة للمرأة السورية في العملية السياسية وجميع نواحي السلم والأمن:

بالرغم من الدور المحدود الذي يلعبه حالياً المجتمع المدني بالتأثير في العملية السياسية في سوريا، إلا أنّ الناشطات والناشطين في الحركة النسوية و حقوق الإنسان يثابرون على رسم خارطة مستقبل سوريا وخصوصاً في الأمور المتعلقة بالعدالة والمواطنة والعملية الدستورية.

السيدة الرئيسة، أريد أن أوكد لكم أنّه من المحال الوصول إلى الديمقراطية في ظل غياب المساواة الجندرية أو من دون مشاركةٍ نسائيةٍ فعّالةٍ في صنع القرار السياسي. وأشدّد خاصّةً على هذه المطالب لأنه لطالما يتم التغاضي عنها في المحافل ومواقع صنع القرارات إلى غاية اليوم. بالرغم من جهود المبعوث الأممي الخاص ومطالب الناشطات النسويات منذ 2014 إلى اليوم لا يوجد سوى امرأتين في كل من وفدي الحكومة والمعارضة في عملية المفاوضات في جنيف.

العديد من نشطاء المجتمع المدني يدعمون العملية الدستورية الحالية ويعتبرونها طريقاً للعملية السياسية. اللجنة الدستورية التي انعقدت في بداية تشرين الثاني هي خطوةٌ جيدةٌ لزيادة مشاركة النساء في مجمل العملية السياسية. وبفضل دعم وجهود المبعوث الأممي الخاص و المناصرة القوية للنسويات، وصلت نسبة مشاركة النساء إلى 28%. يجب أن تكون المساواة الجندرية مضمونةً ومتضمنةً في الدستور السوري لتأمين وحماية حقوق النساء في سوريا المستقبلية.

ضرورة إطلاق سراح المعتقلين والمعتقات والمخفيين قسرياً:

أما عن ملف المعتقلين، فإنّه، وللأسف، لم يحدث أيّ تقدّم يذكر منذ انعقاد الجلسة الماضية في شهر آب الفائت. فبالرغم من التعاطف الكبير من مجلسكم، إلا أنّه ما زال هناك أكثر من 100 ألف من السوريات في عداد المختطفين أو المفقودين عرضةً للتعذيب والإهانة و المعاملة السيئة، كما أحاطتكم زميلاتني في عائلاتٍ من أجل الحرية سابقاً. وأودّ أن أحيطكم علماً بأنّ أطراف النزاع يعتقلون العديد من الأطفال والنساء، ويستخدمونهم كرهائن وكوسيلةٍ لابتزاز أزواجهن أو آبائهم المنخرطين في النشاط العسكري والسياسي. أغلب المعتقلين والمعتقات والمخفيين قسرياً في العقد الماضي هم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وغالباً ما تكون الذريعة مكافحة الإرهاب.

والناشطات النسويات وبما في ذلك العاملات في المجال الإغاثي قد تعرّضن لشتّى أنواع العنف الذي لا يقتصر على الإعتقال أو التعذيب الجسدي. فإنّ النساء والفتيات المعتقلات يواجهن أثناء وبعد الإعتقال تبعاتٍ جندريةٍ لكونهن نساء مما يسبّب لهنّ وصمة عارٍ وقد ينتهي مصيرهنّ بالطلاق، أو القتل تحت ذريعة جرائم الشرف، أو بالانتحار.

يجب على جميع أطراف النزاع في سوريا إطلاق سراح المدنيين الذين اعتقلوا قسرياً والالتزام بقانون حقوق الإنسان الدولي وأحكام القرار 2254 (2015). إنّ معالجة قضية المعتقلين والمعتقات والمخفيين قسرياً هي شرطٌ أساسيٌّ لبناء الثقة بين

CHECK AGAINST DELIVERY

أطراف النزاع والشعب السوري. وعلى الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية الكافية لهذه المسألة لتعزيز شرعية دورها أمام الشارع السوري وخاصة بعد شعور ملايين السوريين بأن المجتمع الدولي قد خذلهم في وقف معاناتهم.

في الختام، السيدة الرئيسة، أدعو جميع أعضاء المجلس لضمان التنفيذ الكامل لأحكام القرار 2254 (2015) الذي تم تبنيه بالإجماع كخارطة عمل مستقبلية لسوريا.

وأدعو المجلس أن يأخذ الأولويات التالية:

- 1- الدعوة لوقف فوري للعمليات القتالية لإنهاء النزاع الحالي وضمان حماية جميع المدنيين من الهجمات.
- 2- ضمان المساواة والمشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار السياسي في الحاضر والمستقبل. ويجب ضمان تمثيل النساء بنسبة 30% كحدٍ أدنى وصولاً إلى التناصف في كافة مجالات صنع القرار وعلى جميع المستويات.
- 3- ترسيخ مبادئ سرعة حقوق الإنسان في الدستور الجديد بما في ذلك المساواة على الأساس الجندي وعدم التمييز. فعلى الدستور أن يحتوي على الضمانات التي تجرم جميع أنواع العنف المبني على الجندر وأي نوع من التمييز على أساس العرق والدين والجنس واللغة والحالة الجسدية والوضع الاقتصادي أو على أي صعيدٍ آخر وأن يتضمن سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية.
- 4- إعطاء عملية إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً أولوية إنسانية. وعليه يجب أن تتاح سبل الوصول إلى كافة أماكن الاحتجاز بشكل غير مشروط. كما أنه على مجلس الأمن أن يدعم جهود المبعوث الأممي في حل قضية المعتقلين كجزءٍ من مهامه وأن يضمن معالجة العواقب الجندرية التي تعاني منها الكثير من المعتقلات والمختطفات بعد إطلاق سراحهنّ.

إلى يومنا هذا، إن فشل مجلس الأمن في وقف حمام الدم في بلدي، سوريا، وفشله في ردع منتهكي الحقوق من الإفلات من العقاب، يحجّم مصداقيته المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين. في هذه السنة فقط، سمعتم في هذا المجلس أكثر من إحاطة عن الأثار الجسيمة لهذه الحرب على المدنيين ومن ضمنهم النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وعائلات المعتقلين والعاملين في المجال الطبي. جميعنا كسوريين/ات نتوق إلى اليوم الذي نتحرر به من العنف والحرب. فنحن نحلم ببلدٍ ديمقراطي وبمستقبلٍ شاملٍ حيث تكون فيه حقوق الإنسان معززة ومصانة ومن ضمنها الحقوق الإنسانية للنساء. ولكن بالحقيقة إننا حاضرون ومستقبلنا يتعلّقان بقرارٍ حاسمٍ من مجلسكم الكريم.

شكراً السيدة الرئيسة